23 March 2018
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل – ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

التجارب النووية

ورقة عمل مقدمة من مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١ – إن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تؤكد مجددا أن السبيل الوحيد لتخليص العالم من تهديد الأسلحة النووية أو استخدامها يتمثل في القضاء التام عليها. وفي هذا الصدد، تمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة عملية على طريق نزع السلاح النووي، وبالتالي، لا يمكن أن تكون بديلا عن هدف القضاء التام على الأسلحة النووية.

٢ – وفي حين تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهمية تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها تدعو بقوة إلى وقف فوري وغير مشروط لجميع تجارب الأسلحة النووية وإغلاق جميع مواقع اختبار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تعتقد المجموعة اعتقادا راسخا بأن على جميع الدول الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد أن تغلق وتفكك، في أقرب وقت ممكن وبطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، أية مواقع متبقية للتفجيرات النووية التجريبية وما يرتبط بها من هياكل أساسية، وأن تحظر تماما البحث والتطوير في مجال الأسلحة النووية، وأن تمتنع أيضا عن إجراء تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى، أو أية تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية بوسائل بديلة، فضلا عن استخدام تكنولوجيات جديدة لرفع كفاءة منظومة الأسلحة النووية القائمة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انتفاء الغرض من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومقصدها.

٣ – وتذكّر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بالتزام جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بوقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وأية تفجيرات نووية أخرى وتعيد تأكيد هذا الالتزام مرة أخرى، ما يقيد بالتالي صنع الأسلحة النووية وتحسينها النوعي ويضع حدا لاستحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن بالغ قلقها إزاء الأشكال البديلة للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية، وإزاء استخدام التكنولوجيات الجديدة

الرجاء إعادة استعمال الورق

لرفع كفاءة منظومات الأسلحة النووية القائمة وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، مما يمكن أن يُفضي إلى استئناف التجارب وتخفيض العتبة النووية. ومن ثمّ تدعو المجموعة بقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تُنهي على الفور هذه الأنشطة وأن تمتنع عن اتخاذ أية إجراءات أخرى من شأنها أن تؤدي إلى انتفاء الغرض من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومقصدها، ريثما يبدأ نفاذ هذه المعاهدة.

٤ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تحسين الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية يتعارضان حتى مع مجرد بيانات ضمانات الأمن السلبية المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي لا تزال مشروطة ومحدودة جدا وغير كافية، وينتهكان الالتزامات المتعهد بها وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٥ - وترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بتوقيع ١٨٣ دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبتصديق ١٦٦ دولة عليها. وفي هذا السياق، ترحب بتصديق أنغولا وسوازيلند والعراق وغينيا - بيساو والكونغو وميانمار ونيوي على المعاهدة. وتدعم المجموعة، وفقا لموقفها المبدئي الثابت لصالح القضاء التام على جميع أنواع الأسلحة النووية، أهداف المعاهدة، التي ترمي إلى فرض حظر شامل على جميع التفجيرات التجريبية النووية، ووقف التطوير النوعي للأسلحة النووية من أجل تمهيد الطريق نحو القضاء التام على الأسلحة النووية.

٦ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهو ما من شأنه، في جملة أمور، أن يسهم في عملية نزع السلاح النووي. وتؤكد المجموعة من جديد أنه إذا أُريد تحقيق أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحقيقاً تاماً، فيتحتم أن تستمر جميع الدول الموقعة عليها، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، في الالتزام بنزع السلاح النووي.

٧ - وتعتقد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة عن كفالة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ليس فقط لأنها من بين الدول الأربع والأربعين المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، وإنما أيضا لأنه يتوقع منها، بحكم موقفها، أن تتولى زمام القيادة في تحويل الحظر المفروض على التجارب إلى حقيقة واقعة. ولن يتسنى تحديد مدى نجاح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلا عندما يتم التوقيع والتصديق عليها، وخاصة من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتواصل تشغيل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات. وتعتقد المجموعة اعتقادا راسخا بأن التبكير بتحقيق هدف عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال انضمام الدول غير الأطراف المتبقية إلى هذا الصك سيكون أمرا ضروريا لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

٨ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مجددا أن من شأن اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية قرارات في هذا الاتجاه أن يحدث التأثير المرغوب فيه من حيث تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن شأن التصديق المبكر على هذه المعاهدة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية أن يمهد السبيل ويشجع البلدان الباقية المطلوب منها ذلك، لا سيما البلدان التي لديها مرافق نووية غير خاضعة لضمانات، على توقيع المعاهدة والتصديق عليها. وما يقوّض هذا الصك الهام المناهض لإجراء التجارب النووية هو عدم تصديق دولة واحدة من الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية

على المعاهدة، وعدم دعمها للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال رفض أحد العناصر الرئيسية لنظام التحقق من المعاهدة.

٩ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية عند التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأن تكفل المعاهدة توقف كل من الانتشار الرأسي والأفقي، ما يمنع ظهور أنواع جديدة من الأجهزة النووية، فضلا عن الأسلحة النووية القائمة على مبادئ فيزيائية جديدة. وذكرت الدول الحائزة للأسلحة النووية في ذلك الوقت أنها ستكتفي باتخاذ خطوات للحفاظ على سلامة وموثوقية الأسلحة المتبقية أو الموجودة، ما لا ينطوي على إجراء تفجيرات نووية. وفي ذلك الصدد، تطلب المجموعة إلى تلك الدول أن تواصل الامتناع عن إجراء أي نوع من التجارب النووية لتحديث الأسلحة النووية أو تطويرها أو زيادة تحسينها. وتود المجموعة أن تشدد من جديد على مبادئ نظام عدم الانتشار، سواء رأسيا أو أفقيا.

١٠ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أهمية إبقاء الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على وقفها الاختياري لتجارب الأسلحة النووية منذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. غير أن المجموعة تؤمن بأن هذا الوقف الاختياري لا يحل محل التصديق على المعاهدة وبدء نفاذها.

١١ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تحديث الأسلحة النووية أو استحداث أنواع جديدة منها يتنافى مع الضمانات التي قدمتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أي أن تحول المعاهدة دون تحسين الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وريثما يبدأ نفاذ المعاهدة، ينبغي للدول أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات تتنافى مع أغراض المعاهدة ومقصدها. وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن قلقها الشديد إزاء القرار الذي اتخذته دولة حائزة للأسلحة النووية بخفض الوقت اللازم لاستئناف التجارب النووية إلى ١٨ شهرا وتعتبر ذلك انتكاسة في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. وترى المجموعة أن مثل هذه القرارات تنال من صدقية الالتزام بالوقف الاختياري المعلن وكذلك من صدقية الالتزامات المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، التي تُوخي فيها أن يكون التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أول خطوة من الخطوات العملية الثلاث عشرة المؤدية إلى نزع السلاح النووي. ولا يزال عدم إحراز تقدم في التبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يشكل مصدرا للقلق.

١٢ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمشاكل السلامة والتلوث المتصلة بوقف العمليات النووية التي كانت مرتبطة في السابق ببرامج الأسلحة النووية، بما في ذلك إعادة التوطين الآمن لأي سكان مشردين واستعادة القدرة الإنتاجية الاقتصادية للمناطق المتضررة. وفي هذا الصدد، تقر المجموعة بوجود مسؤولية خاصة تجاه السكان المتضررين والمناطق المتضررة، بما في ذلك في الأقاليم التي كانت مشمولة سابقا بوصاية الأمم المتحدة والذين تضرروا نتيجة لتجارب الأسلحة النووية التي أجريت في الماضي.